

نبيل محمود السهلي*

فلسطينيو سورية وتراجيديا اللجوء والنزوح القسري

يتناول هذا التحقيق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ويصفها بأنها حالة تراجيدية، إذ لم يفلح "النأي بالنفس" في الحيلولة دون دخولهم حلقة الصراع الدائرة رهاها ليكونوا جزءاً من الحاضر المأسوي لهذا البلد، ومن مستقبله غير الواضح الاتجاهات والمعالم.

ويخلص التحقيق إلى توجيه سؤال بشأن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سورية، بعد الأحداث التي شهدتها هذا البلد اعتباراً من آذار / مارس ٢٠١١، والتي تسببت، فلسطينياً، بتهجير عشرات الآلاف إلى خارج البلد، ونزوح عشرات الآلاف في داخله.

وتجمعاتهم في لبنان، وخصوصاً في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا في الجنوب اللبناني^١. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية المخيمات الفلسطينية في سورية شهدت قصفاً من قبل جيش النظام السوري، الأمر الذي أدى إلى حالات نزوح كبيرة من مخيمات: درعا؛ الرمل في اللاذقية؛ خان الشيوخ شرقي العاصمة السورية دمشق؛ الحسينية جنوبي

وصف حالة اللجوء **يمكن** الفلسطينيين إلى سورية منذ سنة ١٩٤٨، وبعد ذلك نزوح نسبة كبيرة منهم إلى المنافي القريبة والبعيدة بأنها حالة تراجيدية من الطراز الأول. فبعد استقرار دام نحو ٦٥ عاماً، لم تفلح خطابات النأي بالنفس في حماية اللاجئين. وتبعاً لذلك تمت عملية نزوح طالت أكثر من ٨٠,٠٠٠ فلسطيني من مخيمات اللاجئين في سورية إلى المنافي البعيدة والقريبة، منهم أكثر من ٦٠,٠٠٠ نزحوا إلى لبنان حتى آب / أغسطس ٢٠١٣، وقد استقرت النسبة الكبرى في مخيمات الفلسطينيين

* كاتب وصحافي وباحث فلسطيني، عمل في مكتب الإحصاء الفلسطيني.

اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم.

II - الوضع القانوني والاجتماعي

صدرت في سورية عدة قوانين منذ سنة ١٩٤٨ حالت دون منح اللاجئين الفلسطينيين في سورية الجنسية السورية، على الرغم من إقامتهم فيها أكثر من ستة عقود (١٩٤٨ - ٢٠١٣). لكن الحقائق تؤكد أن تلك القوانين أتاحت بشكل عام للاجئ الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨ دخول سوق العمل السورية تماماً كما هي حال المواطن السوري، وهذا ما يتميز به اللاجئون الفلسطينيون في سورية - المسجلون في سجلات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين - عن باقي اللاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء المتعددة.

وبحسب فترات اللجوء إلى سورية، فإنه يمكن التمييز بين أربع فئات من اللاجئين الفلسطينيين والنازحين، على أن التصنيف المرتبط بأوقات اللجوء ينسحب على تصنيف آخر في التعامل القانوني معهم:^{١٠}

١ - فئة اللاجئين الذين وفدوا إلى

سورية في سنة ١٩٤٨: يشكل هؤلاء الكتلة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وتشرف على شؤونهم مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين التي تم تشكيلها بمرسوم جمهوري في سنة ١٩٤٩، وغايتها تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب، ومعونتهم، وتأمين مختلف حاجاتهم، وإيجاد الأعمال الملائمة لهم. وقد أتبع ذلك بصدور القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦، الذي ساوى بين العربي الفلسطيني، والمواطن السوري، في المجالات الوظيفية والمهنية والعلمية كافة، عدا أمور تخص الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشعب، مع

نكبة ١٩٤٨، وعقب الاقتلاع القسري الذي تعرّض له الفلسطينيون، لأن الصهيونيين طبقوا سياسة سكانية قامت على الاقتلاع والتطهير العرقي، وأدت، ضمن أمور أخرى، إلى اقتلاع وطرده ٨٥٠,٠٠٠ من الفلسطينيين خارج أرضهم، وصل منهم ٨٥,٠٠٠ إلى سورية، وهم يمثلون ١٠٪ من اللاجئين في إثر نكبة ١٩٤٨.^٦ واستمرت عمليات ترحيل محدودة للفلسطينيين إلى سورية، حتى نهاية النصف الأول من الخمسينيات، والـ ٩٠٪ من اللاجئين هم عامة من الجليل والساحل الفلسطيني.^٧ ومرة أخرى، ونتيجة أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية، مرتبطة بما يتعرض له الشتات الفلسطيني من أزمات، فقد جاء إلى سورية في سنة ١٩٥٦، أعداد من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان ودول أخرى، وشكل هؤلاء فئة خاصة من حيث تعامل القانون السوري معهم، وإن كانوا أضيفوا إلى الكتلة الأساسية التي وفدت في سنة ١٩٤٨، والأعوام التي تلتها.

وفي إثر عدوان ١٩٦٧ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بطرد ٤٦٠,٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية والقطاع، بحسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة ١٩٩١،^٨ وأدت عمليات الطرد القسري الجديدة إلى مجيء أعداد أخرى من الفلسطينيين إلى سورية.

وبسبب الأحداث التي شهدتها الأردن في سنة ١٩٧٠ وفد إلى سورية عدد من النازحين الفلسطينيين. وتشير دراسات وتقديرات غير رسمية إلى أن مجموع النازحين الفلسطينيين الذين أتوا إلى سورية خلال السنوات المشار إليها بلغ نحو ٦٣,٠٠٠^٩، لكن قسماً كبيراً من هذه الفئة نزح إلى مصر، ثم إلى قطاع غزة، بعد انطلاقة الثورة السورية في آذار / مارس ٢٠١١، بسبب الاعتداءات على تجمعات

١٩٥٦، أما غير المسجلين فيعاملون معاملة الأجنبي إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية (قطاع غزة)، ومعاملة العربي المقيم إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية (الموقتة).

٤ - فئة نازحي سنة ١٩٧٠: تُعتبر

أوضاع هذه الفئة، الأكثر تعقيداً، لأن الأغلبية العظمى منهم لا يملكون وثائق رسمية من البلاد التي نزحوا منها، وذلك بعد إلغاء أو انتهاء صلاحية جوازات السفر الأردنية التي كانوا يحملونها، بينما يحمل الجزء الآخر وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين صادرة عن الحكومة المصرية (بالنسبة إلى أبناء قطاع غزة). ويتوجب على حملة الوثائق المصرية، تجديد إقاماتهم في سورية دورياً كل سنة، وثمة تقييدات على دخولهم سوق العمل، وإن كانوا لا يعانون تمييزاً في الخدمات الصحية والتعليمية. أما مَنْ فقدوا جوازاتهم الأردنية جرّاء ظروف الهجرة والنزوح فلا يتطلب الأمر منهم الحصول على بطاقة إقامة، غير أنهم في المقابل لا يستطيعون السفر بشكل قانوني إلى خارج سورية، ولا يستطيعون الدخول إلى سوق العمل بشكل منتظم. ومع أنه لا توجد قوانين واضحة في التعامل مع هؤلاء، إلاّ إنهم الفئة التي تلاقي معاناة حقيقية من بين الفئات المذكورة آنفاً.

ويشار إلى أن اللاجئين في المخيمات يعيشون في أغلب الأحيان في مناطق وأحياء تجمع أهالي قرية المنشأ في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على بعض العادات والتقاليد، فنرى في اليرموك على سبيل المثال لا الحصر: تجمع أهالي طيرة حيفا في حارة خاصة بهم جنوبي المخيم، وأهالي صفورية في وسطه، وغيرهم من أهالي القرى الفلسطينية، بينما يعيش اللاجئون الفلسطينيون في سورية في

الاحتفاظ بالجنسية العربية الفلسطينية، وفي المقابل يحق للاجئي الفلسطيني الانتخاب والترشيح في جميع الاتحادات والنقابات في سورية.

ويؤدي اللاجئون الذين وفدوا إلى سورية في سنة ١٩٤٨ خدمة إلزامية عسكرية في جيش التحرير الفلسطيني، ويحصلون على وثائق سفر خاصة باللاجئين الفلسطينيين، لتسهيل الانتقال من وإلى سورية، ولا يوجد تقييد على حركتهم داخل البلد، كما أن لهم الحق في العمل، والتدرج الوظيفي إلى أعلى الدرجات في السلم الوظيفي. ويشار إليهم دوماً بعبارة "مَنْ هم في حكم السوريين"، وخصوصاً عند التسجيل في مختلف المعاهد والجامعات السورية.

في هذا السياق، وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فإن ثمة سهولة في الانتساب إلى الجامعات والمعاهد السورية، وإلى الكليات العلمية والإنسانية كافة، الأمر الذي يُحسن الأوضاع لدخول سوق العمل السورية.

٢ - فئة اللاجئين الذين أتوا إلى

سورية في سنة ١٩٥٦: وقد تم تسجيل هؤلاء في قيود مؤسسة اللاجئين، وفي قيود "الأونروا"، وينطبق عليهم ما ينطبق على المنتسبين إلى الفئة الأولى، عدا أنهم لا يستطيعون دخول سوق العمل إلاّ من خلال التعاقد بصفة مؤقتة. وهذا يعني أنهم لا يستطيعون التدرج في وظائف حكومية، ولا يخضعون للخدمة الإلزامية في جيش التحرير الفلسطيني الذي تأسس في سنة ١٩٦٤.

٣ - فئة نازحي سنة ١٩٦٧: كل

مَنْ استطاع التسجيل في قيود المؤسسة من هؤلاء، يعامل معاملة اللاجئين لسنة



خريطة مخيم اليرموك

طبرية؛ صنف؛ عكا؛ بيسان؛ يافا؛ القدس؛
جنين؛ وغيرها

III - من اللجوء إلى التهجير

انقلب وضع الفلسطينيين بعد صيف سنة ٢٠١٢ رأساً على عقب، وعانوا التهجير من مناطق سكناهم، وخصوصاً من مخيم درعا ومنطقتي الحجر الأسود والتضامن غربي وشرقي مخيم اليرموك الذي هُجر أكثر من

تجمعاتهم خارج المخيمات في أحياء داخل المدن السورية وفق نسق اجتماعي متداخل إلى حد كبير؛ وهناك حالات تزاوج كثيرة بين اللاجئين والشعب السوري، وخصوصاً في مدينتي درعا ودمشق.

وتعود أصول اللاجئين الفلسطينيين في سورية إلى ٣٠٠ قرية في الجليل والساحل الفلسطيني، وتتبع ١٦ مدينة هي مراكز أفضية في فلسطين، مثل: حيفا؛ الناصرة؛



قتلى وأشلاء بعد الغارة على جامع عبد القادر الحسيني

إلى لبنان منذ أكثر من عام. واللافت أن متطلبات النازحين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان تتلخص بضرورة تأمين بدل إيواء وغذاء، ولا سيما مع البطالة شبه الكاملة بينهم نظراً إلى انسداد سوق العمل أصلاً أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إذ يُمنع اللاجئ الفلسطيني في لبنان من مواصلة العمل في نحو ٧٣ مهنة.

IV - شهادات عن المعاناة

وتبرز معاناة اللاجئين السوريين في لبنان من خلال شهادات أمكننا جمعها، وهي تعبر عن واقع الحال لأغلبية اللاجئين: "أمي ولدتني في خيمة ولا أريد أن أموت في خيمة"، بأسى كبير يقولها أبو أسامة، الهارب من جحيم الصراع الدائر في سورية، والذي ضُرب قبل أشهر قليلة مخيمه "اليرموك".

استفاق الرجل على وقع نكبة جديدة سلبته كل ما كان يملكه هناك، المنزل والعمل، وعدداً من أفراد العائلة، وحتى الجيران أيضاً، ليجد نفسه في خيمة بعد مرور عشرات الأعوام على النزوح الأول. وعلى قطعة من الأرض تدعى "الجورة الحمراء" في مخيم عين الحلوة، كانت خيمته التي بناها في نهاية شباط / فبراير ٢٠١٣، هي الخيمة الأولى، و"الحجر الأساس" في تدشين مخيم جديد وسط مخيم قديم. يضيف أبو أسامة: "الخيم العشر الأولى قدمتها لنا جمعية البدر الخيرية، ومن بعدها تكاثرت الخيم. أمّا قطعة الأرض فقد سمح لنا أبو حسن (اللواء منير المقدم القيادي في حركة فتح) بإقامة الخيم عليها بعد أن امتلأت الروضة التي قدمتها الجمعية بالنازحين أيضاً، وهو الوحيد من بين

ثلثي سكانه بعد ضربة الميغ لمسجد عبد القادر الحسيني الكائن في وسطه، في نهار ١٦ / ١٢ / ٢٠١٢.

واستمر نزيف التهجير القسري من المخيمات بعد استهداف مخيمات خان الشيخ والحسينية والسيدة زينب، فضلاً عن تهجير العائلات الفلسطينية التي كانت تقطن في قرى غوطة دمشق، مثل عربين وزملكا، وكذلك جوبر والقابون. وفّر العديد منهم في اتجاه مناطق أكثر أمناً في العاصمة دمشق، وسكن عدد قليل منهم في مراكز إيواء للأونروا، مثل مدرسة حيفا في منطقة الشيخ سعد في المزة، ومعهد الأونروا في المزة أيضاً، وهو مركز تدريب مهني (VTC). بيد أن العدد الأكبر استأجر مساكن في مناطق قدسيا ودمر والزاهرة بمتوسط شهري للإيجار يتراوح بين ٩٠٠٠ و١٧,٠٠٠ ليرة سورية، فضلاً عن استئجار بعض العائلات الميسورة غرفاً في بعض الفنادق في ساحة المرجه والبحصة وسط العاصمة دمشق بمتوسط يومي يتراوح بين ١٠٠٠ ليرة للغرفة في اليوم و٢٥٠٠ ليرة. وزادت عملية الإيجار، في ظل ارتفاع حجم البطالة، في معاناة العائلة الفلسطينية المهجرة من المخيمات ومن مناطق أخرى. ولم يكن اللاجئين الفلسطينيون الذين نزحوا من سورية إلى لبنان أوفر حظاً، فثمة أزمات يعانيتها النازحون إلى لبنان، في تزايدها ارتفاع إيجار السكن، وعدم وجود دعم كاف من الأونروا ومن الجمعيات ومن فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت الأونروا منذ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ حتى ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣ مساعدات مالية على خمس دفعات، لا تكفي لدفع إيجار مسكن لثلاثة أشهر، على الرغم من أن عدداً كبيراً من الأسر الفلسطينية نزح

الفلسطيني) ما إلهم علاقة"، وتتهم: "الجميع مقصرون".

جارتها أم محمد تقول بغضب: "أعطونا بس كم فرشاة، والفراش ما بيتاكل!"، في إشارة إلى ندرة المساعدات الغذائية المقدمة لهم، وإلى عدم قدرتهم على العمل لتأمين حاجاتهم بأنفسهم.

لكن على الرغم من هذه الأوضاع الصعبة التي يعانيها النازحون في لبنان، فإن هناك مَنْ لم يجد سبيلاً حتى لـ "رفاهية" المكوث في خيمة!.. ففي مكان قصي من بقعة الأرض التي أقيمت عليها الخيام، وبالقرب من الجدار الذي يفصلها عن المنطقة المحيطة، بنى أبو محمد، القادم من مخيم اليرموك، "براكية" من الكرتون وقطع النايلون، وهي عبارة عن غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ١,٥ X ٣ متر مربع مخصصة لعائلته المكونة من سبعة أفراد، وقد اضطر إلى بنائها ممّا توافر له من المواد بعد أن فشل في تأمين خيمة تأويه هو وعائلته، يقول: "عندما تمطر تدخل علينا المياه من كل الجهات؛ من فوق ومن تحت، ونبدأ بتوزيع الأواني عند كل ثقب في السقف (المصنوع من النايلون)، وإذا اشتد المطر أهرب أنا وعائلتي إلى أحد الأماكن المسقوفة بالأسمنت القريبة من هنا، ريثما يتوقف".

لكن، كما يقال في سورية: "إذا خليت.. بليت"، فقد انتهز أبو محمد الفرصة وهو يروي قصته لذكر صديقه أبو الفدا من سكان عين الحلوة، الذي قدّم له المساعدة لدى وصوله ليلاً من سورية، وأواه في منزله لعدة أيام، مع أنه في قيد الترميم، وهو ما زال يزوره ويساعده بعد خروجه من منزله إلى "الكرامة".

وعن أوضاعه المعيشية يقول أبو محمد: "استدنت مبلغاً من المال خلال فترة إقامتي البسيطة هنا لأعيل عائلتي، وعندما حصلت

المسؤولين الذي يتابع أوضاعنا ويشاركنا في جلساتنا في الخيام".

ولا يخفي أبو أسامة، في الوقت نفسه، استياءه من بقية المسؤولين الفلسطينيين الذين أهملوا معاناة اللاجئين، ويتساءل: "أين منظمة التحرير؟ وأين الأونروا؟ وأين الفصائل؟ ما يعرف السفير بأحوالنا؟ أقل ما يمكن يعملهُ إنو يحل مشكلة الخيم والكرافانات التي رفض الحاجز اللبناني في أول المخيم إدخالها لنسكن فيها".

يشاركه أبو موسى موقفه المستاء، فيقول متهكماً: "واحد من المسؤولين بحركة الجهاد لمّا زارنا من كم يوم قال إنو أول مرة بعرف إنكم هون!"

يوماً بعد يوم تتزايد أعداد الوافدين إلى مخيم "الكرامة"، إمّا لأنهم قادمون توّاً من سورية، وإمّا لأنهم أصبحوا عاجزين عن تأمين أجرة المنزل التي قد تصل إلى ٣٠٠ دولار، في ظل نسب البطالة الكبيرة بين صفوف النازحين. كان المخيم الجديد ملاذهم الأخير، لكن في الوقت ذاته أصبح تأمين خيمة لنصبها مشكلة كبيرة ليس من السهل حلها، "وعدد من الخيم التي أدخلناها كانت فعلاً شبه تالفة"، يقول أبو موسى، "وفيها فتحات في سقفها المهترئ تجعل القاطنين فيها تحت رحمة السماء حين تمطر، فتدخل المياه إلى الخيمة إمّا عبر السقف أو عبر الأرض الترابية كحال كل المخيم".

في إحدى هذه الخيم المهترئة تقول أم هادي: "زوجي استطاع تأمين هذه الخيمة من عدة أشخاص؛ السقف من جهة والأعمدة الخشبية من جهة والجدران القماشية من جهة ثالثة." وتضيف وهي تتحاشى النظر إليّ، ربما خجلاً، "اللجنة الأولى (التابعة لمنظمة التحرير) أعطتنا ٥٠ دولاراً من زمان ومرة وحدة، والتانية (قوى التحالف

في الحصول على مساعدة وكالة الأونروا. يعلو وجوه النازحين المتعبه قلق إزاء تحوّل الانتظار على باب الوكالة إلى عادة جديدة لم يألفها كثيرون منهم سابقاً في مخيمات سورية، ويتجمع بعضهم عند الباب الداخلي الصغير، في انتظار وصول دورهم وسماع اسمهم الذي يقرأه أحد الموظفين من قائمة أسماء أعدّوها بأنفسهم صباحاً. يحتضن أحد الطاعنين في السن عكازه متأملاً المشهد. يسأل نفسه: "ما الذي أفعله هنا؟ من أوصلني إلى هذه الحالة؟ وما ذنبي في كل هذا؟" في هذه الأثناء، تجلس أم محمد، الآتية من مخيم السيدة زينب في دمشق، على الحوض الحجري لإحدى الأشجار ويتحلق حولها أولادها الثلاثة الصغار. تضع السيدة يدها على خدها في انتظار اسمها وهي تقول بغصّة: "لم أظن أن الوضع سيكون مذلاً على هذا النحو، لقد أصبحنا نعتمد على المساعدات بشكل كامل." تروي أم محمد كيف أن "زوجي الذي يعمل في مجال التكييف والتبريد لم يجد عملاً حتى الآن، والمساعدة التي سأحصل عليها ستكون مخصصة بالكامل لتسديد جزء من أجرة المنزل الذي أسكنه، والتي تبلغ ٤٥٠ ألف ليرة لبنانية." والسيدة تطالب الأونروا إمّا برفع

على المساعدة المالية من الأونروا قمت بسداد الدين ولم أحصل من اللجان سوى على بعض الفرش فقط." يصمت أبو محمد فجأة ثم يرفض متابعة الحديث، كما لو كان في مجرد سرد أوضاعه "ذل ما بعده ذل".

وفي الحقيقة، يعيش فلسطينيو سورية أوضاعاً معقدة جزاء خسارتهم كل ما كانوا يملكونه: المنزل والعمل وخصوصاً "الصفة القانونية الحاضنة لهم في سورية"، والتي خسروها أيضاً بقدومهم إلى لبنان. فقد كان كل شيء متاحاً في سورية ولم يضطروا إلى الاتكال على أحد؛ لا الفصائل ولا اللجان الشعبية التي لم يعرفوها سابقاً، لكنهم أصبحوا الآن كورقة في مهب الريح؛ الفصائل والأونروا من جهة، والتمييز في التعامل بين النازح الفلسطيني والسوري من قبل الجهات اللبنانية، من جهة أخرى.

على بعد خطوات قليلة من "براكيّة" أبو محمد وقف أحد الشبان النازحين محتجاً على الإهمال ثم صاح غاضباً: "وك.. آخ.. لو كان أبو عمار عايش ما تركنا هيك!"

في مكان آخر، تغصّ باحة مدرسة الجليل الصغيرة في بئر حسن بعشرات النازحين الفلسطينيين من سورية ممّن ينتظرون دورهم



لاجئون فلسطينيون سوريون في خيمتهم في عين الحلوة

النازحين الفلسطينيين أسوة بالسوريين. ويشرح مدير مكتب الأونروا في بيروت، محمد خالد، أن الوكالة تعاني عجزاً مالياً بقيمة ٧٠ مليون دولار أميركي، الأمر الذي يؤثر في قدرتها على تقديم المساعدات للمستحقين، وأنها على الرغم من ذلك قدمت كل ما تستطيعه طبياً وتعليمياً، وعاملت النازحين أسوة بالفلسطينيين المقيمين في لبنان. ويوضح أن "ما نقدّمه هو بدل إيواء وليس إيجاراً" ويكشف خالد أنه طلب من اللجان الشعبية إطلاع الوكالة على مراكز داخل المخيمات تصلح كي تكون أماكن إيواء جماعي للنازحين، على أن تكون بإشراف اللجان، وتقدّم الأونروا خدمات الترميم. قدّمت الأونروا للنازحين الفلسطينيين مساعدتين نقديتين خصصت الأولى ٤٠ دولاراً أميركياً للفرد الواحد، فضلاً عن قسيمة شرائية مخصصة للأغذية، بقيمة ٢٥ دولاراً أميركياً للعائلة كافة. أمّا الجولة الثانية من المساعدات فهدف، بحسب الأونروا، إلى تقديم الدعم المالي فيما يتعلق بالإيواء والملبس، وهي موزعة كالاتي: ١٩٠,٠٠٠ ليرة لبنانية للمسكن تقدّم للعائلة كلها، و٣٠,٠٠٠ ليرة للملبس تقدّم لكل فرد في العائلة. كما قسّمت مراكز التوزيع في منطقة بيروت إلى مركزين هما: مدرسة الجليل في بير حسن، ومدرسة اليرموك في برج البراجنة.

٧ - سؤال المستقبل؟

مع أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وخصوصاً الذين نزحوا في إبان حرب ١٩٤٨، يتمتعون بحقوق مثل التعليم والصحة والعمل والتنقل، إلاّ إنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنين السوريين، فاللاجئون الفلسطينيون ممنوعون من تملك أكثر من منزل، ومن تملك أراضٍ زراعية، أو المشاركة في الانتخابات المحلية

قيمة المساعدات، كي تكون كافية لتأمين التكاليف المرتفعة للمعيشة من مسكن وملبس وغيرها من الحاجات الضرورية، وإمّا إنشاء مساكن جماعية لجميع النازحين كونها هي الجهة الرسمية الوحيدة المسؤولة عنهم. وربما تخشى أم محمد من أن تتحقق مطالبها فتقطع حديثها قائلة: "الواحد بعد بيتو ما في شي بيحفظ كرامتو".

على مسافة قريبة من أم محمد، يقف أبو خالد، القادم من مخيم اليرموك، وإلى جانبه شقيق زوجته المصاب بمرض تفجر شرايين القدم الذي يعوق حركته. لم تبدُ على الرجل علامات الرضا عن طريقة التوزيع التي تأخذ وقتاً طويلاً وتتطلب انتباهاً مستمراً، كما أنه غير راض أيضاً عن واقع النزوح الصعب الذي يعيشه، وذلك لعدم قدرته على تأمين عمل دائم كي يعيل عائلته، وهو حالياً يشارك شقيق زوجته، العاطل عن العمل جزاء مرضه، في منزله المستأجر. يقول بغضب: "هاي المساعدة ما بتكفي شي، كل شي غالي بهالبلد". ومع أنه يرى أن الأونروا مقصّرة في تقديم المساعدة الكافية لتأمين حياة كريمة له ولعائلته، إلاّ إنه يبدو غير متفائل باستمرار المساعدات التي تقدمها الوكالة: "هلق بينسونا، لبعده شهرين أو أكثر حتى يتذكرونا!" يفكر بشكل جدي في العودة إلى دمشق، على الرغم من المخاطر الكبيرة هناك، إذا استمر وضعه على هذه الحال.

أمّا أمين سر اللجان الشعبية في بيروت، أحمد مصطفى، فيؤكد أن المساعدات، على أهميتها، لا تلبّي الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للنازحين الفلسطينيين، في ظلّ غلاء المعيشة هنا مقارنة بسورية، مطالباً بوضع خطة طوارئ تشمل تأمين الطبابة الكاملة، وبدل الإيواء أو الإيجار، علاوة على توزيع حصص تموينية كافية للجميع. ويدعو إلى أن تشمل مساعدات الهيئة العليا للإغاثة

والعامة. كما يواجه الفلسطينيون في سورية مشاكل جمة في مسألة السفر إلى الخارج للدراسة أو العمل أو العلاج، وهو ما يثير لديهم مشاعر بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. فأغلبية الدول لا تعترف بوثائق السفر الخاصة باللاجئين، وتطالب حاملها بالحصول على جواز سفر فلسطيني أو جواز سفر سوري، الأمر الذي يحرمهم من السفر، ويحرم سورية من دخل بالعملة الصعبة، والذي يمكن توفيره عن طريق الكوادر والعمالة المؤهلة من عملها في الخارج، والتي ساهمت كثيراً في العملية الاقتصادية السورية قبل سنة ١٩٩٤، تاريخ قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ منذ ذلك التاريخ أصبح الفلسطينيون حملة وثائق السفر السورية يعانون صعوبة السفر إلى الخارج، وشبه استحالة في الحصول على الفيزا، من دون أن يظهر في الأفق القريب حل لهذه الوضعية التي أثرت في الاقتصاد السوري، علماً بأن اللاجئين الفلسطينيين في سورية يخضعون للواجبات نفسها التي يخضع لها السوريين أصلاً، كالخدمة العسكرية ودفع الضرائب.^{١١}

وساهم اللاجئون الفلسطينيون في سورية في العمل الفدائي منذ بداياته في سنة ١٩٦٥، وقدموا حتى سنة ٢٠١٣، نحو ١٢,٠٠٠ بين شهيد وجريح.^{١٢} وقد عبر اللاجئون أيضاً، وبمختلف الأشكال، عن وحدة المصير مع أهلهم في أثناء انتفاضة ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى، أكان ذلك من خلال التظاهر في المخيمات والاعتصام أمام الصليب الأحمر أو مقار الأمم المتحدة، أو عبر الرسوم والمعارض في شوارع دمشق والمخيمات، جنباً إلى جنب مع الشعب السوري بشرائحه المتعددة، فضلاً عن التبرعات المالية والعينية للانتفاضة في المخيمات والمدن السورية.

ومع موجة النزوح التي طالت نسبة كبيرة

من اللاجئين الفلسطينيين / السوريين - بعد اندلاع الثورة في سورية - في اتجاه الدول العربية، وخصوصاً لبنان، وكذلك ليبيا ومصر والدول الأوروبية، تبرز أسئلة ملحة بشأن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ودور "الأونروا" في مساعدتهم وإيوائهم، علاوة على دور الأطياف السياسية الفلسطينية إزاء اللاجئين الفلسطينيين عامة، واللاجئين الفلسطينيين في سورية خاصة.

لقد وثقت سفارة فلسطين في دمشق حتى تموز / يونيو ٢٠١٣ أسماء ١٤٧٢ شهيداً فلسطينياً خلال الثورة السورية، وقد قُتل القسم الأكبر منهم من قبل قوات النظام السوري في أثناء القصف على المخيمات، أو في الاعتقال داخل فروع الأمن المتعددة. وهناك عشرات من المعتقلين، بينهم طلاب وطالبات، ومنهم الطالبة سلمى عبد الرزاق. إن سقوط هذا العدد الكبير من الشهداء، واللجوء والنزوح الذي يعاني جزاءه عشرات آلاف اللاجئين، ومشاركة قسم كبير إلى جانب الثوار، وولاء البعض للنظام الحاكم، إلى جانب تصدع المجتمع السوري بسبب تطورات الصراع ودخوله آتون الصراع الطائفي عامة والعرقي أحياناً، أمور كلها تطرح سؤالاً كبيراً عن أي مستقبل ينتظر اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا ٦٤ عاماً في سورية، وربما يكبر السؤال وتصبح الإجابة عنه أصعب، حين ندرك أن الوضع الفلسطيني العام يعاني شذمة وضياًعاً، بين منصاعين تماماً للغرب عبر عملية تفاوضية لا نهاية لها وسط ضياع منهج للأرض الفلسطينية - أو ما تبقى منها - ولاعبين على وتر مقاومة لم تنجح سوى في تجزيء جغرافي وسياسي للفلسطينيين، وهي بدورها تصطف إقليمياً وتصبح جزءاً من صراع أكبر منها، بينما أساس الفكرة الفلسطينية كان انتزاع القضية من برائن الاستخدام العربي والإقليمي والدولي. ■

المصادر

- ١ للتوسع، انظر صفحة "لجنة متابعة النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان" في الفايس بوك:
<https://www.facebook.com/SyriadisplacedPalestinians?fref=ts>
- ٢ للتوسع في الحقائق والمعطيات حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، انظر الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا):
www.unrwa.org
- ٣ المصدر نفسه.
- ٤ تقديرات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين في سورية.
- ٥ المجموعة الإحصائية السورية لسنة ٢٠١٢، القسم المخصص للاجئين الفلسطينيين في سورية.
- ٦ علي بدوان، "فلسطينيو سوريا" (دمشق: دار الميزان، ١٩٩٧)، ص ١٥٢.
- ٧ المصدر نفسه، ص ١٥٦.
- ٨ انظر التقرير الاقتصادي العربي، الجامعة العربية، سنة ١٩٩١، ص ٤٥.
- ٩ وفق تقديرات فلسطينية غير رسمية، في سورية.
- ١٠ للتوسع، انظر مجموعة التشريع السوري، القسم الخاص بالقرارات والقوانين النازمة لأوضاع الفلسطينيين في سورية.
- ١١ المصدر نفسه.
- ١٢ تقديرات مكتب أسر شهداء وجرحى فلسطين، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سجلات السلب

أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي - الإسرائيلي

دراسة في الأرشفات الرسمية والمراجع الدولية

مايكل ر. فيشباخ

٥٧٨ صفحة ١٨ دولاراً